الكتيب التدريبي
لمهارات تنظيم الحملات

الوحدة ١
الأحزاب السياسية والانتخابات
مؤسسات رئيسية في دولة ديمقراطية

المدارس الإقليمية لتنظيم الحملات

CAMPAIGN SCHOOLS

NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE

مقدمة

الديمقراطية هي شكل من أشكال الحكم التي يتولى فيها الشعب السلطة النهائية. وفي ظل هذا النظام، يتمتع المواطنون بحق وفرصة المشاركة في صنع القرارات إما مباشرة أو من خلال ممثلين ينتخبونهم.

لقد برزت مبادئ وركائز الأنظمة الديمقراطية منذ مئات السنين، لكنّ بلداناً كثيرة من تعتبر اليوم نماذج حية للنظام الديمقراطي استغرقت وقتاً طويلاً قبل أن تطور نظام حكمها، ومعايير وأصول إدارة الحكم فيها. وأهم ما في الأمر أنّ المبادئ والمقومات الأساسية للديمقراطية تتوافر وتسري على أي مجتمع يُتاح له الاطلاع عليها، أياً كانت مرحلة التحولات السياسية التي يمر بها.

تستعرض هذه الوحدة بعض هذه المبادئ الأساسية، وكذلك السِمات الرئيسية التي تطبع الديمقراطيات المعاصرة. كما تتناول الدور الذي تضطلع به القوى الفاعلة في الأنظمة الديمقراطية، وأفضل ممارسات الأحزاب السياسية فيها.

تشمل الوحدة المواضيع التالية:

١. مؤسسات رئيسية في دولة ديمقراطية
٢. القوى الديمقراطية الفاعلة
٣. أفضل ممارسات الأحزاب السياسية
٤. مقومات الانتخابات الديمقراطية

مؤسسات رئيسية في دولة ديمقراطية

الديمقراطية هي نظام حكم يتيح للشعب اختيار قادته السياسيين بموجب انتخابات دورية وحرة وعادلة، إذ يمنحه فرصة الاختيار بين أحزاب سياسية ومرشحين يتنافسون في ما بينهم، لتولي مقاليد السلطة، والعمل في خدمة المواطنين الذين يمثلونهم.

في ظل هذا النظام، تخضع الأحزاب السياسية، كما يتعرض السياسيون المنتخَبون، لمساءلة الشعب الذي يمسك بالسلطة العليا. وتستمد مؤسسات الحكم مشروعيتها من رضى الشعب عن أدائها، بحيث يفقد القادة السياسيون مناصبهم بموجب آلية انتخابية في حال عدم الرضى عن أدائهم.

لا وجود «لوصفة واحدة» تنطبق على جميع أنظمة الحكم الديمقراطي. فقد عمدت معظم الديمقراطيات المعاصرة على تطوير نظام حكمها مع الوقت، بعد أن خاضت عدة تجارب في هذا المجال، وصولاً إلى يومنا هذا الذي يشهد مجموعة متنوعة من الأنظمة الديمقراطية العاملة على الأرض. ولكن، رغم تلاوين النسيج الديمقراطي وتعدد خصائصه، تبرز بعض القواسم والمبادئ المشتركة بين جميع الأنظمة الديمقراطية الناجحة والثابتة تقريباً.

الدستور

تُمارَس السلطة السياسية في النظام الديمقراطي ضمن أطر القوانين القابل تنفيذها، والمعروفة بسيادة القانون. وكان هذا المفهوم قد برز في عدة مجتمعات مع الوقت، نتيجة استياء المواطنين من القرارات الاعتباطية التي يتخذها الحكّام بشأن ما يصلح أو لا يصلح تطبيقه في المجتمع، ومن تعرض مواطنين مختلفين لعقوبات أو عواقب متفاوتة جراء ارتكابهم الأفعال ذاتها.

يتمحور النظام القانوني الديمقراطي حول الدستور، وهو نص مكتوب يوجز حقوق المواطنين ومسؤولياتهم، ويحدد ويقيّد طريقة ممارسة السلطة من قبل مؤسسات الحكم.[1] لا يجوز أن تتعارض أية قوانين أخرى مع الدستور، باعتباره القانون الأعلى للبلاد.

يرتكز مفهوم القانون الأعلى على فرضية تقول بوجود مبادئ أساسية لا تتغيّر مع الوقت. وينص أحد هذه المبادئ على ضرورة تقييد عمل الحكومة بطريقة ما، بحيث لا تتدخل في حياة المواطنين عن غير وجه حق. وبما أنّ سلطة القانون تعلو سلطة الحكومة التي تمارس الحكم، فمن شأن الحكومات المتعاقبة أن تتقيّد بأحكام الدستور، وأن تعمل بموجبه.

١ لا يعتمد بعض البلدان دستوراً مكتوباً. فالمملكة المتحدة مثلاً تتّبع مجموعة قوانين أقرتها على مر السنين، وتعتبر بمثابة قوانين عليا، كالميثاق الأعظم (ماغنا كارتا)، من دون أن تعود إلى دستور مكتوب رسمي. الأمر سيّان بالنسبة إلى نيوزيلندا.

ينص مبدأ آخر على تمتع جميع المواطنين ببعض الحقوق والحريات الأساسية التي لا يحق للدولة أن تحرمهم منها. غالباً ما تشمل هذه الحقوق والحريات حق المواطن بالتعبير عن معتقداته، وحق تشكيل الجمعيات مع أشخاص آخرين، وحق التجمّع والاحتجاج على أعمال الحكومة، على أن يمارس هذه الحقوق بطريقة سلمية، تراعي القوانين وحقوق الآخرين. لكل بلد بالطبع مقاربته الخاصة في تحديد الحقوق الأساسية، لكنّ الدستور يحد من سلطات المؤسسات الحكومية لمنعها من إنكار هذه الحقوق على المواطنين، ولضمان مساواة جميع المواطنين أمام القانون عند نشوب النزاعات أو الخلافات.

سلطات الحكم

يوضع الدستور أيضاً لأغراض وظيفية هامة، إذ يحدد الإطار الأساسي لتركيبة الحكم في البلد، وآلية عملها. فتحظى كل مؤسسة، أو سلطة، من مؤسسات الحكم، بصلاحيات خاصة، وتتحمل مسؤوليات معيّنة.

تمارس الحكم ثلاث سلطات أساسية، وهي:

- **السلطة التنفيذية**، التي تنفّذ القوانين؛
- **السلطة التشريعية**، التي تسنّ القوانين؛
- **والسلطة القضائية**، التي تفسّر القوانين.

رغم تنوّع الصلاحيات والمسؤوليات الدقيقة الممنوحة لكل سلطة من هذه السلطات في بلدان العالم، يحدد دستور كل بلد، والقوانين المرفقة به، مختلف الوظائف الأساسية التي تضطلع بها كل سلطة، على الشكل الآتي:

- كيف تجمع الحكومة المال
- كيف يتم إقرار الموازنة العامة وإنفاق المال
- كيف توضع التشريعات
- كيف تُطبّق التشريعات
- كيف يُصان الدستور
- كيف تتم إدارة الشؤون الخارجية
- كيف تتشكّل القوى العسكرية، ولأي سلطة تخضع
- كيف يجري البتّ في النزاعات الناشئة بين سلطات الحكم

يجب تحديد صلاحيات كل سلطة من سلطات الحكم، وتقييدها، بحيث لا تتدخّل في شؤون السلطتين الأخريين. لهذه الغاية، تلجأ بعض الديمقراطيات إلى اعتماد ما يُعرف بنظام الفصل بين السلطات، الذي

يمنح كلّ من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحيات ومسؤوليات مستقلة، حرصاً على عدم تفوق إحداها على السلطتين الأخريين من حيث النفوذ. يسري هذا النظام مثلاً في الهند، وتشيلي، واليابان، وبولندا، والولايات المتحدة الأميركية، فيما تعتمد إندونيسيا نموذجاً محدوداً من الفصل بين السلطات.

ثمة ديمقراطيات لا تفصل بين سلطات الحكم بشكل قاطع، لا بل يعتمد بعضها، كالمملكة المتحدة، نظام الدمج بين السلطات، حيث تتمتع السلطة القضائية بالاستقلالية، فيما تعمل السلطتان التنفيذية والتشريعية معاً. في هذا المثل، يجب أن يكون جميع أفراد مجلس الوزراء أعضاء في البرلمان، أي أن يتمتعوا على السواء بصلاحية سنّ القوانين وتطبيقها. تتّبع دولتا أستراليا وكندا أيضاً نظام الدمج بين السلطات.

للحؤول دون تمتع أي سلطة بنفوذ قوي، والحرص على صون حكم القانون وإرداة الشعب في نطاق ممارسة السلطة السياسية، تلجأ الديمقراطيات إلى اعتماد نظام الضوابط والموازين، الذي يسمح لكل سلطة من سلطات الحكم بتعديل، أو نقض، أو الطعن بأعمال السلطة الأخرى.

تبرز آلية تطبيق هذا النظام في أمثلة كثيرة، غالباً ما تختلف بين الديمقراطيات الرئاسية (حيث يتولى الرئيس رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة) والديمقراطيات التشريعية (حيث يتولى رئاسة الدولة ورئاسة مجلس الوزراء شخصان مختلفان)، يتم اختيارهما بموجب آليتين متمايزتين.

ففي الديمقراطيات الرئاسية، غالباً ما تُمنح الهيئة التنفيذية صلاحية رفض أو تعديل القوانين التي تقرها الهيئة التشريعية. كما تحظى هذه الأخيرة بصلاحية تجاوز قرارات الرئيس ضمن معايير معيّنة، والهيئة القضائية بصلاحية الطعن بالقرارات الصادرة عن الهيئتين الأخريين.

أما في الديمقراطيات التشريعية، التي تشهد مراراً تداخلاً بين مهام السلطتين التنفيذية والتشريعية، يجوز أن يخضع الوزراء لمراقبة دقيقة من قبل أعضاء آخرين في البرلمان، خاصةً إذا كانت أحزاب المعارضة تتمتع بنفوذ قوي. وفي بعض الحالات التي يتألف فيها البرلمان من مجلسين، قد لا تتحكم السلطة التنفيذية بكليهما. فيضطلع المجلس الخاضع لسيطرة أحزاب المعارضة، أياً كان، بدور أساسي لجهة الطعن بقرارات الحزب أو الأحزاب الحاكمة، أو التدقيق في أعمالها.

كثيرة هي الديمقراطيات الناشئة حديثاً التي تختار أنظمة مختلطة، يتولى فيها رئيس الوزراء، أو حكومته، مسؤولية إدارة شؤون الحكم اليومية من خلال الوزارات المعنية، إنما بوجود رئيس دولة يتمتع بصلاحية تعيين رئيس الوزراء، وردّ التشريعات، وإصدار أو الموافقة على بعض التعيينات القضائية والحكومية.[٢] وهذا ما يقيم نوعاً من الموازين والضوابط بين المنصبين.

تشمل بعض الأمثلة الأخرى عن آلية تطبيق الموازين والضوابط الآتي:

٢ راجع المصدر: Stanford University, "Democracy Education for Iraq – Nine Key Themes," http://www.stanford.edu/~ldiamond/iraq/DemocracyEducation0204.htm.

- القدرة على قبول أو رد التشريع
- القدرة على إقالة رئيس الدولة أو رئيس الوزراء من منصبه
- التصويت بحجب الثقة، لإظهار عدم تأييد أكثرية ممثلي الشعب أعمال الحزب الحاكم
- مراجعة قضائية، تسمح للمواطنين اللجوء إلى القضاء من أجل إعادة النظر في قرار صادر عن الحكومة
- آلية اختيار القضاة التي تستدعي الحصول على موافقة سلطات الحكم الأخرى
- آلية اختيار أعضاء الحكومة، وكبار المسؤولين الحكوميين، التي تستدعي الحصول على موافقة سلطات الحكم الأخرى
- آلية حماية استقلالية القضاء
- القواعد التنظيمية التي ترعى آليات جباية الضرائب والإيرادات من قبل الحكومة
- القيود المفروضة على الجهاز المسؤول عن قوات الأمن وسبل إعلان الحرب

يظهر الرسم البياني أدناه آلية تطبيق مبدأي الفصل بين السلطات والموازين والضوابط من حيث المبدأ.

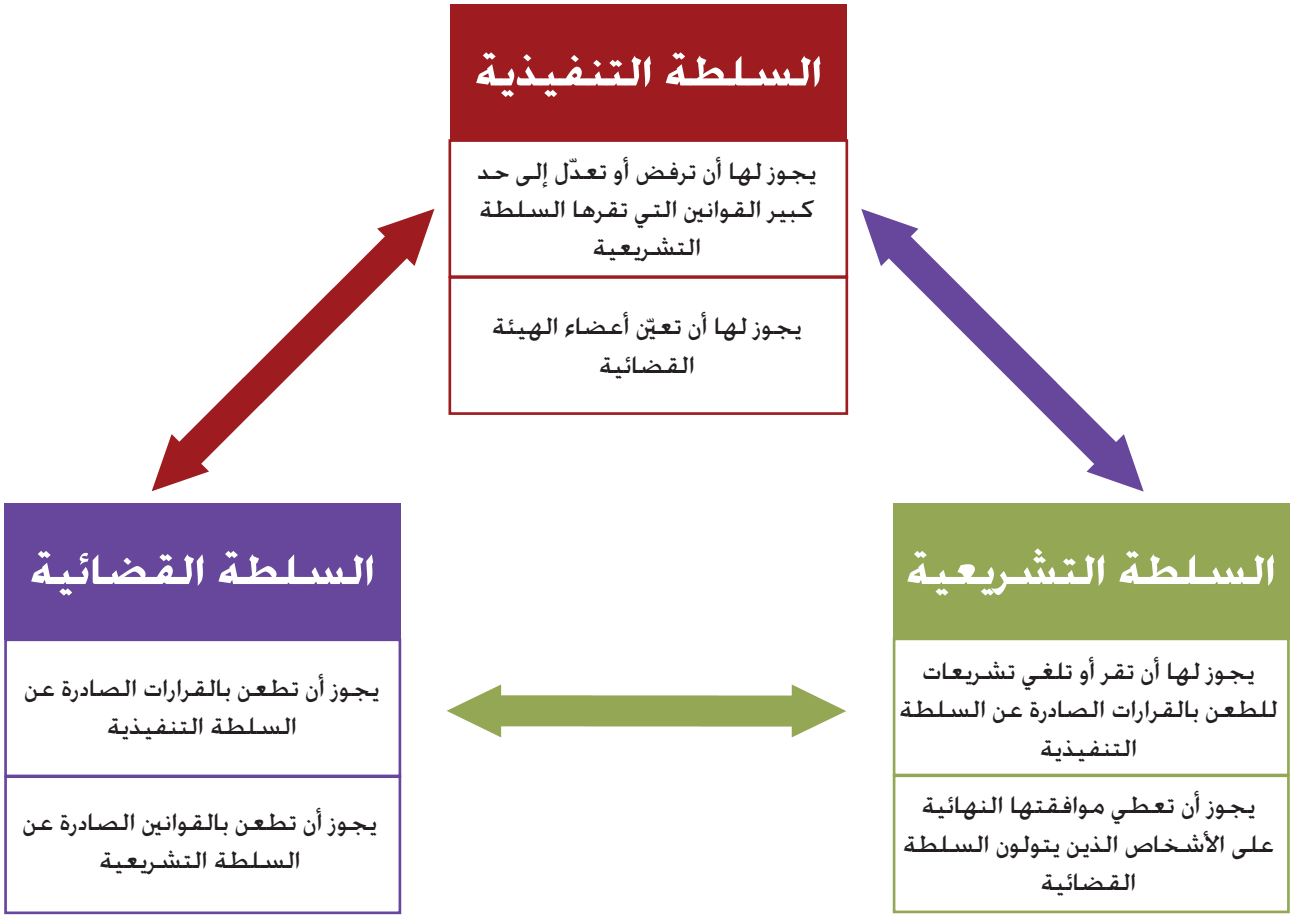

سلطات الحكم ومبدأ الفصل في ما بينها

النشاط ١: نقاش حول الهيكلية الديمقراطية

١. ما هي انطباعاتك بشأن الهيكلية الديمقراطية التي تطرّق إليها النقاش في هذا الجزء، أي سيادة القانون، والدستور باعتباره القانون الأعلى، وسلطات الحكم ومبدأ الفصل في ما بينها؟ هل يتبّنى نظام الحكم في بلدك أحد هذه المبادئ؟ إلى أي مدى يصلح تطبيقها في الديمقراطيات الراسخة والانتقالية، بحسب رأيك؟

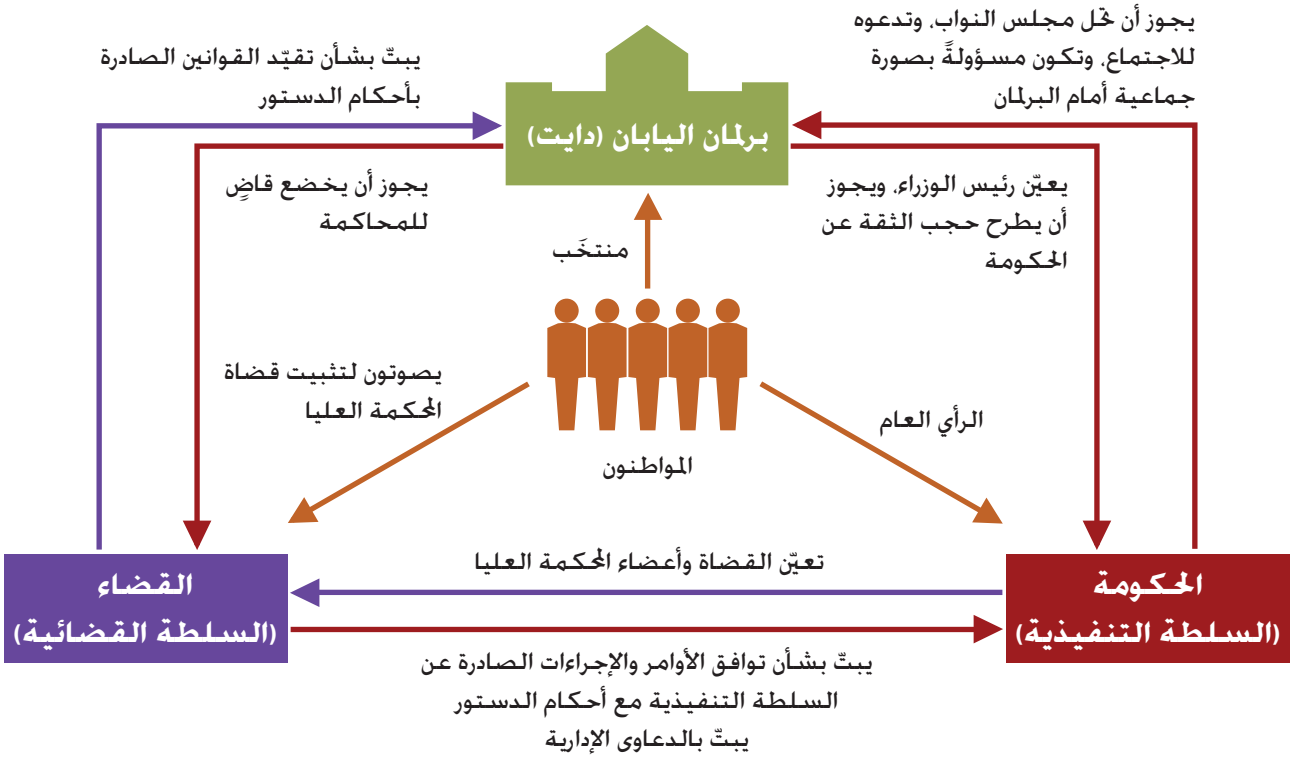

رسم بياني يظهر مبدأ فصل السلطات في اليابان، استناداً إلى مجلس المستشارين في السلطة التشريعية (البرلمان الوطني).[٣]

٣ راجع: http://www.sangiin.go.jp/eng/guide/relation/index.htm

٢. عاين الصورة أعلاه التي تبرز آلية تنظيم سلطات الحكم في اليابان، وتحدد طريقة تطبيق مبدأ فصل السلطات في هذا النظام. يسمح هذا الترتيب للمواطنين من التدقيق باستمرار في أعمال السلطة التشريعية من خلال الانتخابات، والسلطة القضائية من خلال التصويت لإبقاء أعضاء المحكمة العليا في مواقعهم، والسلطة التنفيذية أو الحكومة من خلال الرأي العام.

ما هي انطباعاتك بشأن آلية تطبيق هذا النظام؟ وما المعارف أو الأعمال التي يجب أن يقبل عليها المواطنون للاضطلاع بدورهم في هذا النظام؟ هل هذه الضوابط والموازين قوية أو ضعيفة، كافية أو ناقصة، بحسب رأيك؟

المواطنان:
نعتقد أنّه يجب استبعاد الأشخاص الذين يرتكبون أفعالاً جرمية من مواقع السلطة.

القائم باستطلاع الرأي العام:
ما رأيكما بالنقاش الدائر حول مبدأ فصل السلطات؟

٣. نُشر هذا الرسم الكاريكاتوري في إحدى الصحف، إثر فضيحة تحدثت عن إقدام بعض أعضاء البرلمان في المملكة المتحدة على استخدام نظام الإنفاق لزيادة ثرواتهم الخاصة. فقد زوّر عدة أعضاء الحسابات، حاصدين آلاف الجنيهات الاسترلينية من نفقات لم يسددوها. نتيجة ذلك، نُفِّذت عقوبة السجن بستة منهم.

يتبيّن من هذا الرسم أنّ ظاهرة سوء استعمال السلطة تبرز حتى في أعرق الديمقراطيات التي تتبنّى نظام الضوابط والموازين. كيف يجب مواجهة هذه الظاهرة في النظام الديمقراطي، بحسب رأيك؟

القوى الديمقراطية الفاعلة

لا يقتصر المجتمع الديمقراطي السليم على هيئات الحكم وحسب، إنما يضم عدداً من القوى الفاعلة التي تلعب دوراً حيوياً في أوضاع البلد الاجتماعية والاقتصادية ونظام الحكم، وتحدد عملية صنع السياسات، وآلية إدارة شؤون الحكم. تشكّل عدة قوى قنوات وهيئات تنظّم أفكار المواطنين وآراءهم.

يتوسع هذا الجزء في مهام وأشكال تأثير هذه القوى المتمايزة عن سلطات الدولة، بما فيها:

- الأحزاب السياسية
- المجتمع المدني
- الإعلام

تضطلع هذه القطاعات المتنوعة بدور أساسي في الأنظمة الديمقراطية، من حيث فرز وتطوير الأفكار، وتوفير المعلومات، وتقديم الخدمات، وتحديد السياسات العامة وأوجه الإنفاق. يتبيّن من تشابك الأسهم في الرسم البياني أدناه أنّ العلاقات القائمة بين مختلف هذه القوى تتميّز بالديناميكية، وتكون منطبعة بالتوتر والتبعية المتبادلة على السواء. تُحدِث كل واحدة من هذه القوى تغييراً نوعياً في عمل المنظمات الأخرى، حتى في ظل وجود تضارب في الأفكار أو الآراء حول طريقة إدارة البلد.

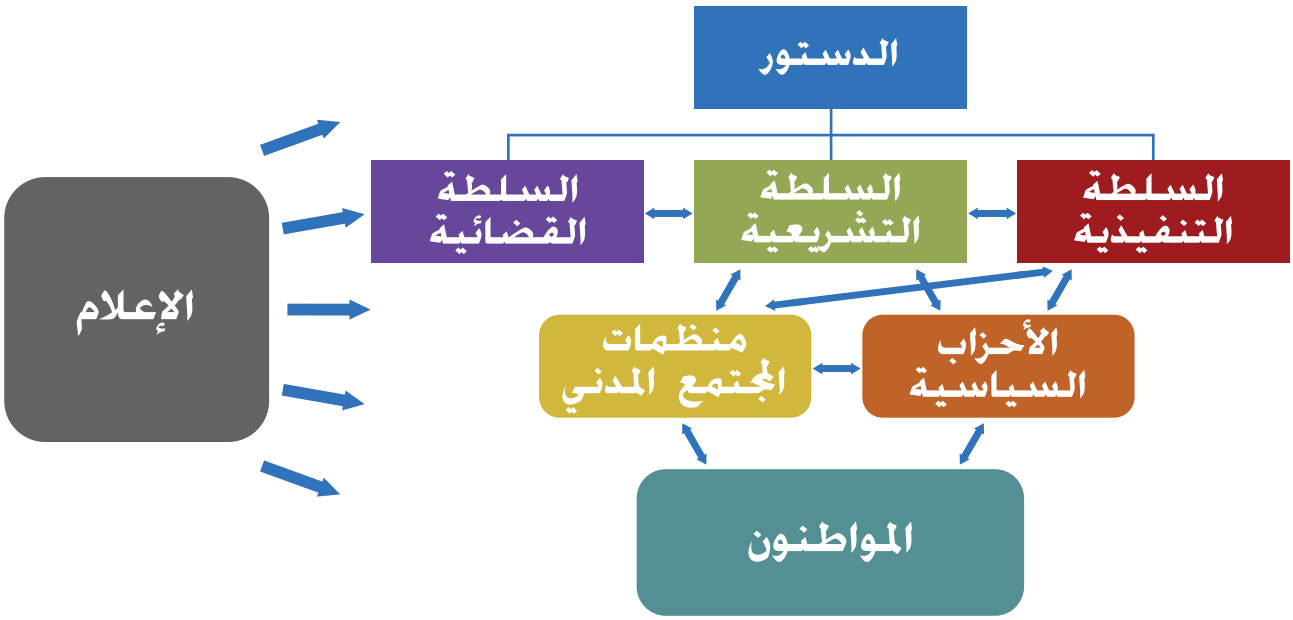

الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية هي تنظيمات تضم بين صفوفها مجموعة أشخاص يتشاركون الآراء ذاتها حول طريقة تنظيم شؤون المجتمع، والدور الموكَل إلى مؤسسات الحكم، وطريقة تعاطي هذه المؤسسات والمواطنين مع بعضهم البعض. تشكّل الأحزاب السياسية قنوات للتعبير عن أفكار المواطنين وآرائهم، وتتنافس في ما بينها للوصول إلى سدة الحكم وتولي السلطة، سعياً إلى تحقيق الرؤيا التي ترسمها عن البلد بصفتها إحدى مؤسسات الحكم المنتخَبة شرعياً.

تمنح الأحزاب السياسية المواطنين خيارات لإدارة الحكم، من خلال السياسات والمرشحين الذين يختارونهم. وتتمكّن من تعزيز المؤسسات السياسية الوطنية حين تقدّم هذه الخيارات في معرض الانتخابات، وتسعى إلى حشد المواطنين دعماً لرؤياها وأفكارها. فهي حجر الأساس في النظام الديمقراطي، وتلعب دوراً أساسياً في تحديد نوعية نظام الحكم الذي تعرضه على المواطنين.

تتولى الأحزاب السياسية المهام التالية في أربعة مجالات أساسية:

مشاركة المواطنين	تحدد الأحزاب السياسية آليات ووسائل تسمح **للمواطنين الانخراط مباشرة** في طريقة إدارة وتنظيم شؤون البلد، من خلال هيكلية الحملات الانتخابية، وجهود التوعية التي تبذلها خارج إطار الانتخابات.
إعداد السياسات	الأحزاب السياسية هي **مصنع أفكار وسياسات وخطط** لطريقة إدارة شؤون البلد، وسبل معالجة التحديات التي يواجهها.
التنافس في الانتخابات	تتيح الأحزاب السياسية إمكانية **التنافس سلمياً على السلطة السياسية** من خلال المشاركة في الانتخابات، إما بقبول تحمل مسؤولية الحكم حين تفوز في الانتخابات، أو باحترام خيار الناخبين حين تخسر الانتخابات.
المؤسسات الحاكمة	تشجع الأحزاب السياسية على قيامِ **مؤسسات حكم سليمة**، بفضل الجهود التي تبذلها خدمةً للشعب، وتفعيلِ عمل الوكالات والإدارات عند توليها الحكم؛ كما تعزز عامل المساءلة من خلال الرقابة التي تمارسها حين تكون في موقع المعارضة.

للاضطلاع بهذه المهام، يجدر بالأحزاب السياسية أن تكون تنظيمات قوية وفعّالة وفاعلة، قادرة على تقديم الخدمات إلى الشعب في الظروف الصعبة، والتأقلم باستمرار مع الظروف المتغيرة، وإدارة الأفكار الخلاقة والأخطار على السواء.

الأحزاب السياسية ومشاركة المواطنين

في الأنظمة الديمقراطية، تمنح الأحزاب السياسية للمواطنين فرصة المشاركة في الحياة السياسية، وتشجع على توثيق الروابط بين أبناء الشعب وممثليهم.

تستطيع الأحزاب السياسية أن تشرك المواطنين بعدة وسائل:

- العمل بجدّ على استقطاب أعضاء جدد في الحزب
- تدريب الأعضاء الموجودين في الحزب على المهارات السياسية
- تشجيع الأعضاء على المشاركة في الحملات الانتخابية
- تشجيع الأعضاء على المشاركة في وضع السياسات
- إنشاء فروع حزبية وهيكلية داخلية قوية
- إجراء اجتماعات واتصالات دورية مع الأعضاء والناخبين
- استحداث آلية لاستقطاب آراء الناخبين والأعضاء، كالاستطلاعات بالطواف من دار إلى دار وعقد لقاءات مع المجتمع المحلي

لا يجدر الاستخفاف بأهمية هذه النشاطات البسيطة، إذ يساعد كل نشاط الأحزاب السياسية في التواصل مع الناخبين بفعالية أكبر، وبناء نظام سياسي أكثر متانة وصلابة. وكلما تنامى لدى المواطنين شعور بالمشاركة والتمثيل، ازداد نظام الحكم ثباتاً وفعاليةً.

الأحزاب السياسية وإعداد السياسات

تشير السياسة في جوهرها إلى تصارع مجموعة أفكار. وانطلاقاً من هذا المفهوم، تتولى الأحزاب السياسية المهمة الصعبة والأساسية المتمثلة بترجمة هذه الأفكار إلى خيارات عملية في السياسة، يمكن تطبيقها وتقييمها فعلياً.

تجهد الأحزاب السياسية المتميّزة بحسن تنظيمها في إعطاء طابع مؤسساتي لقدرتها على إعداد ونشر السياسات، بفضل تشكيل فريق أبحاث محترف، واستقطاب عدد من الخبراء في مجالات معيّنة لتزويد السياسات بالمعلومات، وإشراك أعضائها في حصاد أفكارها وآرائها. كما يتسنّى للأحزاب أيضاً، في بعض الأحيان، من إشراك جمهور الناخبين، بكل فئاته، في عملية إعداد السياسات.

غالباً ما يتخذ مسار إعداد السياسات، ضمن الحزب السياسي، الشكل الآتي:

لا تكتفي الأحزاب السياسية بعرض خيارات وأفكار في السياسات وحسب، بل غالباً ما تأخذ على عاتقها مهمة توعية وحشد دعم المواطنين حولها. فتتيح لجمهور الناخبين فرصة التعبير عن خياراتهم حول القضايا المطروحة، بفضل نشر برامجها السياسية بوسائل فعالة. إضافة إلى ذلك، تؤمّن الاقتراحات الواضحة للسياسات آلية تسمح بمساءلة الأحزاب على أساس أدائها، أي التحقق من مدى تنفيذها فعلياً السياسات التي وعدت بها.

الأحزاب السياسية والانتخابات

في الانتخابات الديمقراطية، تلعب الأحزاب السياسية دوراً أساسياً من خلال التنافس على السياسات التي طرحتها، واختيار مرشحين صالحين، والانخراط في نقاش عام مفيد، وإعطاء المواطنين فرصة المشاركة في هذه المعركة، والأهم من ذلك، التقيّد بنتائجها. إضافة إلى ذلك، تسهم في إدارة النقاش الدائر حول النظام الانتخابي، فتحدد قواعد المنافسة، وتضمن نزاهة عملية التصويت. وبالتالي، تحرص الأحزاب السياسية، بفضل هذه الوسائل المتعددة، على أن تعبّر الانتخابات فعلياً عن إرادة الشعب.

الأحزاب السياسية وممارسة الحكم

في حال الفوز في الانتخابات، يجدر بالحزب السياسي (أو الأحزاب) أن يتولى مهمة إدارة الحكم، الشيقة والشاقة للغاية. وتنطوي هذه المهمة على إدارة شؤون البلد، وتطوير السياسات الآيلة للتطبيق، والإشراف على إدارة وأداء الوزارات والوكالات، وتحمل مسؤولية الإنفاق، وتحقيق الوعود المقطوعة أثناء الحملات الانتخابية.

يعتبر الحزب السياسي فترة ولايته فترة استثنائية، وسيكون جاهزاً على تحمل مسؤولية إدارة البلد بشكل فعّال بقدر ما يطوّر قدراته كتنظيم ومؤسسة.

ليست الأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات هي وحدها التي تلعب دوراً أساسياً بعد الانتخابات. فالأحزاب التي لم تتولَّ مقاليد الحكم تنتقل إلى موقع المعارضة، وتساهم كثيراً، إذا ما تمتعت بحسن التنظيم، في مساءلة المؤسسات:

- يكون للأحزاب المعارِضة مصلحة ومسؤولية مباشرة في رصد أعمال الأحزاب الحاكمة، والتحقق من قدرتها، بما يعني ذلك طرح خيارات سياسية عملية تطعن بخيارات الحكومة، وتزوّد المواطنين بخيارات مضادة وبديلة.
- في بعض الأحيان، يجوز أن تتعاون المعارضة بشكل بنّاء مع الحكومة، عوض مواجهتها، وذلك من أجل إيجاد تسويات وحلول أفضل لمعالجة المشاكل الملحة.

يمكن شرح وظائف الأحزاب السياسية على الشكل المبيّن أدناه:

المجتمع المدني

يشير المجتمع المدني إلى كافة المجموعات الناشطة خارج إطار الحكومة، على مثال المجموعات المحلية، والنقابات المهنية والعمالية، والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات المهتمة بقضايا معيّنة، والمؤسسات الخيرية، والمنظمات الدينية، والجمعيات المهنية. يعبّر المجتمع المدني عن اهتمامات المجموعات الاجتماعية، ويشيع الوعي حيال القضايا الرئيسية بهدف التأثير على السياسات وصنع القرارات. في العقود الأخيرة، نجحت هذه المنظمات في تحديد وجهة السياسات العامة في العالم، من خلال حملات المدافعة وحشد الأشخاص والموارد.

إنّ توجه العالم أكثر فأكثر نحو إرساء الديمقراطية شرّع الأبواب السياسية أمام منظمات المجتمع المدني لتلعب دوراً ناشطاً في التأثير على السياسات. ولما كانت هذه المنظمات تتصدر الجبهات، وتكتسب خبرة مباشرة في تأثير أي سياسة أو مشكلة على أرض الواقع، فغالباً ما كانت تتوافر لديها معلومات تفتقر إليها الحكومات أو خبراء الأحزاب السياسية. وبالتالي، فهي تؤمّن معطيات أساسية مثبتة ومعارف ضرورية للسياسات والتشريعات، التي تكتسب على الأرجح فعالية أكبر عند تطبيقها.

بحسب التقرير الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٢)، «فقد برز دور منظمات المجتمع المدني كأطراف فاعلة في مجال التنمية العالمية، وأخذت تؤثر إلى حد كبير على شكل السياسات العامة المحلية والعالمية [...]. فضلاً عن أنّ التركيز المتعاظم لدى صناع السياسات والمواطنين على أهمية الحكم السليم وتعزيز الشفافية أفسح المجال أمامها بأن تلعب دوراً في قطاع التنيمة. وبالتالي، أخذ البرلمانيون والإعلاميون وقادة الرأي الآخرون يعتمدون بشكل متزايد على هذه المنظمات، طلباً للمعلومات والمشورة حول السياسات.

إذا كانت منظمات المجتمع المدني تضطلع بدور أكثر فعالية في التأثير على السياسة، فما الذي يميزها عن الأحزاب السياسية؟ نستعرض أدناه بعض أوجه التمايز بين الطرفين:

- قد ترتئي منظمات المجتمع المدني المشاركة أو عدم المشاركة في المسار السياسي. بعضها قد يمتنع عن المشاركة؛ فيما يحاول البعض الآخر التأثير على البرامج السياسية والعامة. أياً كان قرارها، لا يجب استبعادها عن عالم السياسة.
- تكون منظمات المجتمع المدني ميالة أكثر للتركيز على عدد معيّن من القضايا الخاصة، فيما تكون الأحزاب السياسية ملزمة بالتعاطي مع جميع المسائل التي تمسّ بمصالح المجتمع.
- تطمح الأحزاب السياسية إلى المشاركة في الحكم، خلافاً لمنظمات المجتمع المدني التي تأمل أن تنجز الأحزاب الحاكمة برنامج عملها.
- يمكن أن تكون منظمات المجتمع المدني محايدة أو منحازة لعدة أحزاب. فحين تتمتّع هذه المنظمات بالاستقلالية، قد تتمكّن من التناقش والتفاوض مع الأحزاب السياسية على دعم برنامجها، وكذلك من انتقاد الأحزاب على خلفية برامجها، ووعودها (التي تفي أو تنكث بها)، وأعمالها.

الإعلام

يجب أن يطّلع المواطنون على ما يجري في البلد، ليتسنّى لهم مساءلة الحكومة ومحاسبتها، ضمن ما يُعرف بمفهوم شفافية الحكم. من هنا دور وسائل الإعلام الهام في تزويد المواطنين بمعلومات عن أداء الحكومة، والقرارات المتخذة التي من شأنها أن تؤثّر على حياتهم، وكيف اتخذت، ومن اتخذها، ولأي سبب؟ لا تزدهر أي ديمقراطية ما لم يحصل مواطنوها على المعلومات اللازمة للقيام بخيارات حرة وواعية. لا بل غالباً ما يعتبر الإعلام بمثابة السلطة الرابعة حينما يملأ هذا الدور.

الإعلام، بما فيه الصحافة، التلفزيون والإذاعة، واللوحات الإعلانية، والإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، يؤدي دوراً بارزاً على صعيد توفير المعلومات ومساحة للحوار السياسي ضمن الدول الديمقراطية. وإذا كان الإعلام يتخذ عدة أشكال ويحصد شريحة واسعة من الجمهور، فالوسائل الإعلامية تقوم بدور واضح لدعم التنمية الديمقراطية. فهي تمثّل:

- منتدى لمناقشة المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الهامة التي يواجهها المجتمع؛

- مصدر معلومات يستند إليه المواطنون، لاتخاذ القرارات المناسبة حول هذه المسائل أو القضايا؛
- همزة وصل بين المواطن وممثليه، إذ تؤمّن لكلا الطرفين أرضية للتعبير عن الهواجس، والتحركات والمواقف من القضايا التي تشغل الاهتمام العام؛
- أداة لإشاعة الوعي بين أبناء المجتمع، على اختلاف فئاتهم وتوزعهم الجغرافي.

يستدلّ من الفقرات السابقة، أنّ نوعية المشاركة السياسية في البلد تتأثر بمدى استقلالية وسائل الإعلام التامة، أي بعدم خضوعها للسيطرة أو استغلالها كأداة لتلبية أجندة سياسية أو فردية. وقد ساهم بروز قنوات تتمتع بهامش أكبر من الاستقلالية، كمواقع تحميل مقاطع الفيديو عبر الإنترنت، والمدونات الفردية، ومنتديات مواقع التواصل الاجتماعي، في استحداث آليات هامة للطعن بوسائل الإعلام المنحازة، حيثما وجدت. إلا أنّ إقامة توازن بين الأجندة الخاصة والمعلومات الحيوية التي يحتاج إليها المواطنون للقيام بخيارات واعية لا يزال يعتبر من المهام البارزة في عدة ديمقراطيات.

النشاط ٢: نقاش حول القوى الديمقراطية الفاعلة

١. استناداً إلى الفقرة السابقة المتعلقة بالأحزاب السياسية، راجع أبرز أربع مهام يقوم بها الحزب السياسي. استعرض الأحزاب السياسية الناشطة في بلدك. إلى أي مدى تضطلع بهذه المهام؟ ثم راجع أداء حزبك للتحقق من مدى اضطلاعه بهذه المهام؟

٢. تضم عدة ديمقراطيات انتقالية في الأساس مجتمعاً مدنياً حيوياً وناشطاً، فيما لا يزال المجتمع المدني في ديمقراطيات أخرى، في أولى مراحله، أي في طور التأسيس والنمو. كيف تصف أوضاع المجتمع المدني في بلدك؟ إلى أي مدى يتعاطى حزبك السياسي بانتظام مع منظمات المجتمع المدني؟

٣. تشكّل مهنية الوسائل الإعلامية واستقلاليتها عنصرين أساسين لزيادة الإدراك والوعي لدى جمهور الناخبين. كيف تصنّف أداء الإعلام في بلدك؟ هل تشعر بأنّ الإعلام يلعب دوراً إيجابياً أو سلبياً على صعيد تطوير العمل السياسي في بلدك؟

٤. برأيك، أيهما الأشد تأثيراً في الوقت الراهن في بلدك: الوسائل الإعلامية التقليدية، كالتلفزيون والإذاعة، أو الوسائل المستحدثة، كالمدونات الإلكترونية، والمنتديات على مواقع التواصل الاجتماعي، والمواقع المخصصة لتحميل مقاطع الفيديو؟ ولأي سبب؟

أفضل ممارسات الأحزاب السياسية في النظام الديمقراطي

بحسب ما يتبيّن من نقاط النقاش في هذه الوحدة، تتوقّع المجتمعات الديمقراطية الكثير من الأحزاب السياسية. تتوقع منها تنظيم الأفكار، وتعبئة المواطنين، وإدارة الحكم بفعالية، والاستحصال على مصادر خاصة للتمويل، والتواصل باستمرار مع مناصريها، وخوض المعارك الانتخابية، ومعالجة المشاكل المجتمعية المتعددة، على أن تحرص، إلى جانب ذلك كله، على التصرف باستمرار بطريقة مسؤولة، وشفافة، وأخلاقية، وقانونية. تشكّل هذه النقاط المذكورة لائحة أساسية من السلوكيات المطلوبة من أي تنظيم.

فالطريقة التي ينظّم فيها الحزب السياسي صفوفه وشؤونه تؤثّر بشكل مباشر على قدرته على الاضطلاع بدوره في هذه المجالات كافة. وبالتالي، يتبيّن أنّ الأحزاب السياسية التي تسجّل باستمرار أعلى مستويات النجاح في الانتخابات، وتلقى أعلى درجات الرضى لدى المواطنين، هي الأحزاب المنظّمة بطريقة منفتحة تبعث على المشاركة، والقادرة على القيام بمراجعة ذاتية، ونقد بنّاء، والتغيّر.

يتّسم الحزب السياسي المتمايز بأدائه:

- بمهام ومسؤوليات، وحقوق وصلاحيات، محددة بوضوح على مختلف مستويات الحزب؛
- بإجراءات وآليات واضحة وشفافة لصنع القرارات داخل الحزب؛
- باتصالات دورية وسهلة داخل صفوف الحزب ومع الجمهور خارج إطاره.

تتّبع الأحزاب السياسية الهيكلية المشتركة التالية:

يتحمّل كل قطاع من قطاعات الحزب السياسي المهام والمسؤوليات الموكَل بها.

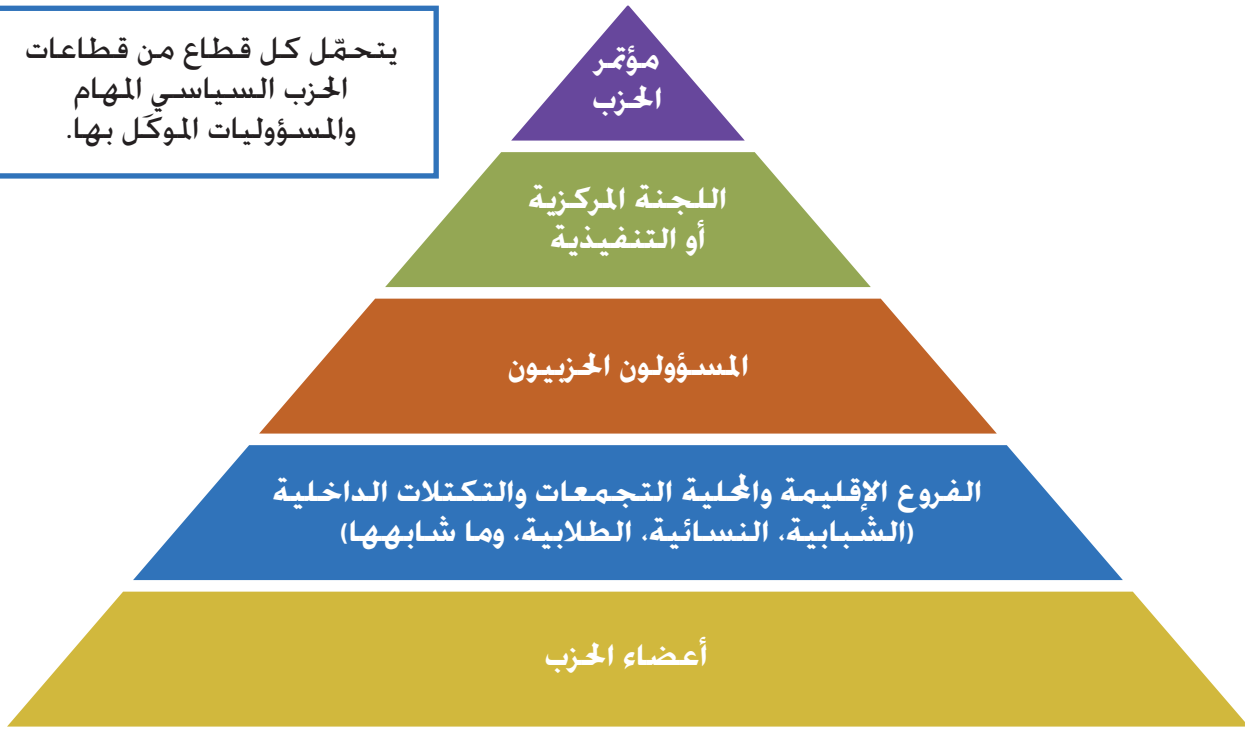

وبما أنّ الهيكلية الداخلية لأي حزب تنعكس على سلوكياته الخارجية، فلا شك أنّ طريقة عمل كل قطاع ستؤثّر على مدى النجاح الذي يحصده الحزب. كما تؤثّر الهيكلية التنظيمية التي يعتمدها القادة السياسيون في عملهم على قدرتهم على أن يكونوا فعّالين، وخلاقين، وميالين للتشاور، وكذلك أن يتحملوا مخاطر مدروسة.

لا تنجح الأحزاب السياسية في لعب دور محوري، وبخاصة في الديمقراطيات الانتقالية، إلا إذا كانت تتميّز بخصائص ديمقراطية. وغنيّ عن القول بأنّ الأحزاب التي لا تمارس أو تراعي القيم الديمقراطية في شؤونها الداخلية، لن تفعل على الأرجح عند خوض الانتخابات وغمار الحكم.

تتجلّى مواصفات الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بقواعد، وكذلك بهيكلية وآلية تنظيمية، شفافة ومسؤولة وشاملة. والملفت أنّ هذه المثل العليا النظرية تعود على الأحزاب بمنافع فعلية، عند تطبيقها، لأنّ الأحزاب المبنية على هذه المبادئ تجذب عادةً قاعدة واسعة من الموظفين والمتطوعين الموهوبين، وتكون مؤهلة لإدارة حملات أكثر فعالية وديناميكة.

يجب أن ينعكس التزام الحزب بالمبادئ الديمقراطية في نظامه المكتوب، وتفاعله اليومي مع أعضائه، وكذلك بين صفوف قياداته وأعضائه. تشمل بعض الأمثلة عن هذه المبادئ الديمقراطية الآتي:

- التقيّد بالقواعد الإجرائية المكتوبة والمتفق عليها
- إخضاع القادة لمساءلة الأعضاء، من خلال تحديد مدة ولاياتهم، والسماح للأعضاء باختيار قادتهم
- إفساح المجال بانتظام أمام الأعضاء للتعبير عن آرائهم، بحرية وصراحة، ضمن إطار المنتديات المخصصة لهم والمشاورات الجارية حول السياسات
- تشجيع جميع الأعضاء على المشاركة
- السعي إلى تمثيل كامل شرائح المجتمع من خلال تفعيل جهود استقطاب وتشجيع الشباب، والنساء، والفئات الأخرى التي تعاني من سوء التمثيل
- تقبّل مختلف الأفكار والآراء المتداولة بين أعضاء الحزب

كيف تصنّف المستوى الحالي للممارسة الديمقراطية بين الأحزاب السياسية في بلدك؟ (تشير نسبة صفر٪ إلى ممارسة غير ديمقراطية إطلاقاً؛ ونسبة ١٠٠٪ إلى ممارسة ديمقراطية في جميع المهام)

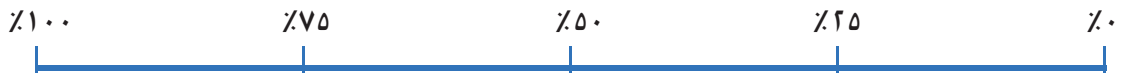

كيف تصنّف المستوى الحالي للممارسة الديمقراطية داخل حزبك؟ (تشير نسبة صفر٪ إلى ممارسة غير ديمقراطية إطلاقاً؛ ونسبة ١٠٠٪ إلى ممارسة ديمقراطية في جميع المهام)

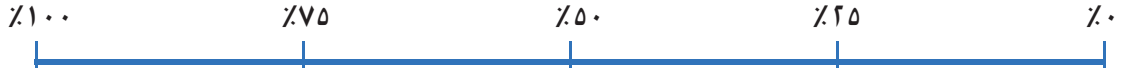

النشاط ٣: مثلث حول أفضل الممارسات للأحزاب السياسية

١. يطالعك أدناه مثلث أفضل الممارسات للأحزاب السياسية،[٤] الذي يشكّل إطاراً عاماً يساعدك على معاينة طريقة عمل حزبك في ثلاثة مجالات أساسية: الديمقراطية الداخلية، والتوعية، والشفافية. يُشار إلى أنّ هذه المواضيع مستمدة من دراسة معمقة للخصائص التي تسهم في أداء الأحزاب الفعالة. فتشكّل هذه المجالات ركيزة أساسية تستند إليها الأحزاب لضمان استمرارية عملها على المدى البعيد، مع الحفاظ في المقابل على قدرتها على تحقيق مكاسب سياسية قريبة المدى، أي الفوز في الانتخابات بالدرجة الأولى.

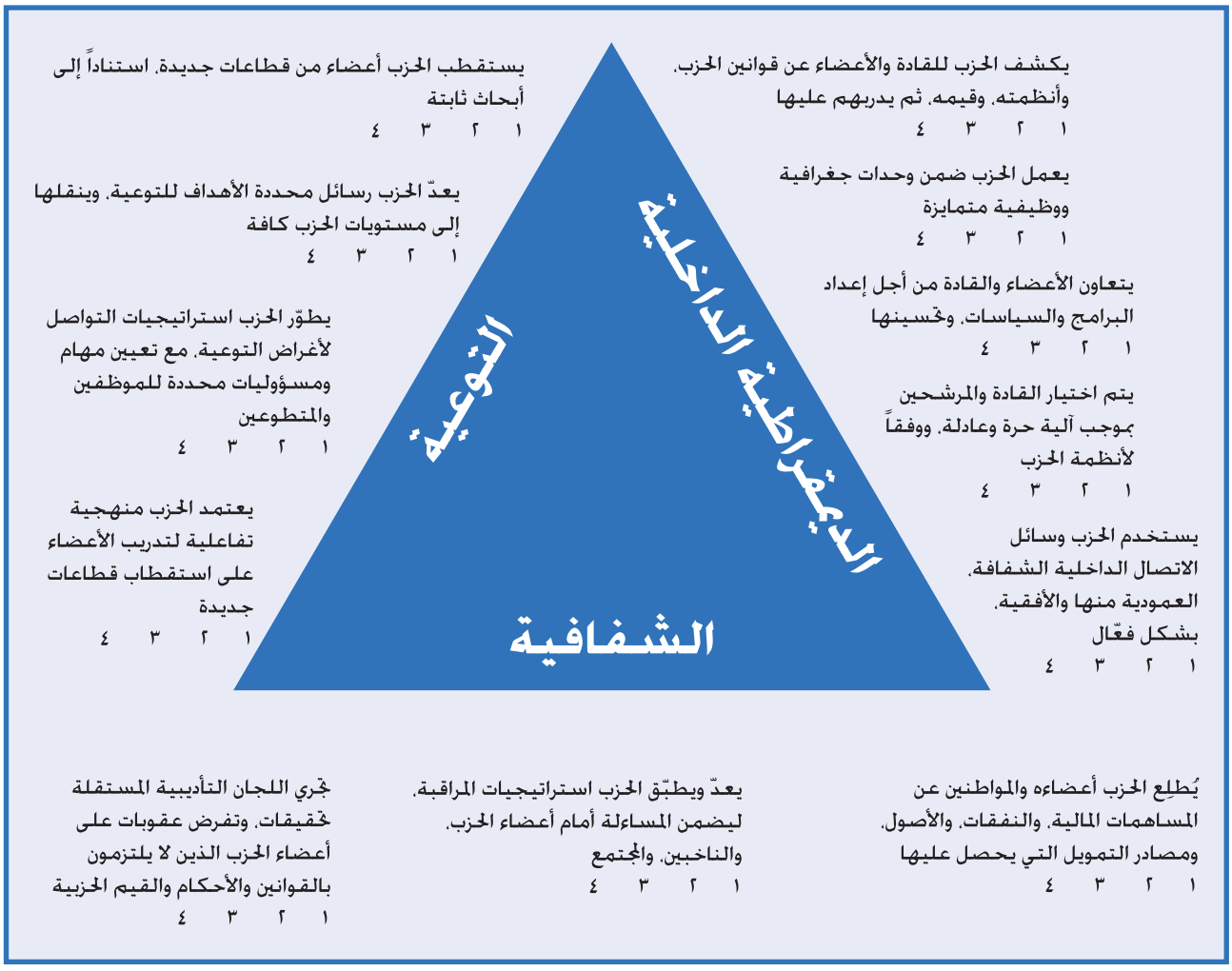

أفضل الممارسات للأحزاب السياسية

صنّف أداء حزبك عن كل ممارسة فضلى مذكورة أعلاه، وفق معدل يتراوح بين ١ و٤، واستناداً إلى المقياس التالي:

٤ المعهد الديمقراطي الوطني (٢٠٠٣)، أفضل الممارسات للأحزاب السياسية الفعالة

١. الحزب لا يفعل ذلك
٢. الحزب يفعل ذلك أحياناً
٣. الحزب يفعل ذلك بشكل منتظم ومنهجي
٤. الحزب يفعل ذلك بشكل منتظم ومنهجي، مسجلاً تحسناً مستمراً

٢. كيف صنّفت أداء حزبك في مجال الديمقراطية الداخلية؟ _____

٣. كيف صنّفت أداء حزبك في مجال الشفافية؟ _____

٤. كيف صنّفت أداء حزبك في مجال التوعية؟ _____

٥. برأيك، في أي مجال أظهر حزبك ممارسة سليمة نسبياً؟

_____

_____

٦. في أي مجال يحتاج حزبك إلى تحسين أدائه؟

_____

_____

٧. هل فاجأتك إحدى الاستنتاجات التي استخلصتها؟ وفي حال فاجأتك، فكيف؟

_____

_____

مشاركة المرأة

إنّ إقامة التوازن بين الجنسين في دوائر صنع القرار يشكّل عنصراً أساسياً للتنمية في عدة بلدان، إن في الديمقراطيات العريقة أو الناشئة حديثاً، أو حتى الأنظمة غير الديمقراطية. ويشير مفهوم التوازن بين الجنسين إلى حجم تمثيل الرجل والمرأة في عدة قطاعات، لا سيما في أعلى مواقع السلطة والحكم، حيث تُتخذ القرارات التي تؤثّر على المجتمع. وبما أنّ عدد الرجال الذين يشغلون هذه المواقع في معظم المجتمعات يتجاوز إلى حد كبير عدد النساء، فقد بات تحقيق هذا التوازن يعني التركيز على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

لا يقتصر مفهوم مشاركة المرأة على مراعاة مبدأي العدالة والمساواة في الحياة السياسية؛ باعتبار أنّ تحقيق التوازن في عملية صنع القرار بات يؤثّر تأثيراً كبيراً على استقرار أي بلد، وقدرته على التطور. فحيثما تشارك

المرأة الرجل سلطة اتخاذ القرارات في المواقع الحساسة. أخذت البلدان تسجّل تقدماً في مستوى المعيشة،[٥] إلى جانب بروز تطورات إيجابية في ميادين رئيسية، وبنوع خاص في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية، التي تدفع باتجاه التنمية الاقتصادية.

تشكّل المرأة قوة مضاعفة حين يتعلق الأمر بالنمو الاقتصادي. فالبرامج والخدمات التي تحقق نتائج إيجابية في حياتها، كتحسين مستوى التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة، أو تخفيض معدل الفقر، إنما تؤدي أيضاً إلى زيادة الرفاهية لدى أفراد عائلتها. ولعل السبب في ذلك يعود جزئياً إلى أنّ المرأة تعيد توظيف ٩٠٪ من موارد ثروتها ضمن عائلتها ومجتمعها.[٦]

كما تسفر مشاركة المرأة عن تحقيق مكاسب ملموسة للحكم الديمقراطي، وزيادة مستوى الرضى لدى مجموع الناخبين عن طريقة أداء مؤسسات الحكم. فحيثما تراعي هذه المؤسسات المزيد من التوازن بين الجنسين، يلاحظ الناخبون:

- الاستجابة أكثر لاحتياجات المواطنين؛
- زيادة التعاون بين الأحزاب وعبر الأطياف الإثنية؛
- توطيد السلام المستدام في الصراعات والأزمات.[٧]

تبدي المرأة استعداداً أكبر لتجاوز الحواجز بين الأحزاب في مضمار عملها، والسعي جاهدةً إلى تحقيق التوافق، حتى في ظل بيئة تعاني من الانحياز والاستقطاب الحاد. وبالتالي، فإنّ حظوظ نجاح اتفاقات السلام وورش إعادة الإعمار بعد النزاعات المسلحة تزيد على المدى البعيد عند مشاركة المرأة فيها.[٨]

تكشف أدلة ثابتة أيضاً عن حسن أداء دوائر صنع القرار التي تراعي التوازن بين الجنسين، بما فيها الهيئات الإدارية، واللجان التنفيذية، والأجهزة القضائية. وقد تبيّن أنّ الهيئات الإدارية التي تقيم توازناً أكبر بين

٥ يؤدي ميل صناع السياسات من النساء إلى إعطاء الأولوية للتعليم، والصحة، والبنية التحتية تحديداً، إلى تحقيق نتائج أفضل بالنسبة إلى المواطنين، وإلى تحسين مستوى المعيشة. وقد وثّقت عدة دراسات هذا الواقع. راجع المصدر Chen, Li-Ju (2008) "Female Policymaker and Educational Expenditure: Cross-Country Evidence." Research Papers in Economics 2008: 1 Stockholm University, department of Economics, revised, Feb 27, 2008. المتوافر على الموقع http://ideas.repec.org/p/hhs/sunrpe/2008_0001.html. وكذلك المصدر UNICEF (2007) "Women and Children: The Double Dividend of Gender Equality" على الموقع http://www.unicef.org/sowc07/report/report.php. راجع أيضاً الأبحاث الأساسية لتقرير اليونيسيف بما فيها المصدر Beaman, L. et al. (2007) "Women Politicians, Gender Bias, and Policy-making in Rural India;" and Schwindt-Bayer, L. (2006) "Female legislators and the promotion of women, children, and family policies in Latin America", على الموقع http://www.unicef.org/sowc07/docs/schwindt_bayer.pdf.

٦ خلافاً لذلك، تشير الأبحاث إلى أنّ الرجل يعيد استثمار 30% إلى 40% من ثروته ضمن عائلته ومجتمعه. راجع المصدر Half the Sky Movement على الموقع www.halftheskymovement.org.

٧ راجع المصدر Strickland, R. and N. Duvvury (2003), "Gender Equity and Peacebuilding: From Rhetoric to Reality: Finding the Way." International Center for Research on Women على الموقع http://www.icrw.org/docs/gender_peace_report_0303.pdf؛ والمصدر Powley, E. (2003) "Strengthening Governance: The Role of Women in Rwanda's Transition," Women Waging Peace and The Policy Institute, Hunt Alternatives Fund على الموقع http://www.huntalternatives.org/download/10_strengthening_governance_the_role_of_women_in_rwanda_s_transition.pdf؛ والمصدر International Crisis Group (2006), "Beyond Victimhood: Women's Peacebuilding in Sudan, Congo and Uganda" in Crisis Group Africa Report N°112; Women for Women International (2007), "Stronger Women, Stronger Nations 2007 Kosovo Report", على الموقع http://www.womenforwomen.org/news-women-for-women/files/8254_Kosovo_Report_Spreads.FINAL_000.pdf.

٨ راجع المصادر ذاتها.

الجنسين، تهتم أكثر بالتدقيق في عملها وضبط المخاطر، موحيةً ربما بأنها أكثر قدرة على الحد من الفساد وسوء الإدارة المالية.[٩]

تحصد الأحزاب السياسية التي تأخذ مشاركة المرأة على محمل الجد مكاسب على عدة جبهات. ولعل أبرزها يتجلى في تفوق الناخبات على الناخبين من حيث العدد في معظم البلدان، لسبب بسيط وهو أنّ المرأة تعمّر أكثر من الرجل. نتيجة ذلك، تستمد المرأة قدرتها على تحقيق هامش الفوز في عدة انتخابات لصالح الأحزاب التي تتعاطى بجدية مع قضاياها.

لتحقيق هذه المكاسب، يجدر بالأحزاب السياسية أن تتطلع إلى تحقيق مشاركة المرأة عددياً (بتسجيل أعداد كافية تقارب ٥٠٪)، ونوعياً على السواء (يجب منح المرأة سلطات وصلاحيات فعلية، من دون الاكتفاء باعتماد الكوتا النسائية، أو الظهور بمظهر الحزب المتعاطف مع القضايا التي تمسّ بحياتها).

في معظم البلدان، لا توجد أي حواجز قانونية تمنع المرأة من خوض الانتخابات. لا بل يعود سوء تمثيل المرأة إلى عوائق أخرى، كآلية اختيار المرشحين، والظروف السياسية السائدة، التي لا تقدّر على الأرجح مساهماتها أو تفي باجتياجاتها. لذلك تبقى ضئيلة احتمالات اختيار المرأة كمرشحة، أو حصولها على الموارد الضرورية لتنظيم حملة تنافسية.

ترى غالبية الأحزاب السياسية أنّ الالتزام جدياً بموضوع مشاركة المرأة يتطلب قدراً كبيراً من المطالعة الذاتية، والمراجعة الداخلية، والتغيير الجذري.

النشاط ٤: التدقيق الداخلي بمشاركة المرأة

١. أدرس أوضاع حزبك السياسي. كم عدد النساء اللواتي يشغلن فيه مواقع قيادية عالية؟ هل يلعبن دوراً هاماً في مجال صنع القرارات؟ هل يتساوين مع أقرانهم من حيث السلطات والصلاحيات التي يتمتعن بها؟

٢. كيف تصف آلية اختيار المرشحين ضمن حزبك؟ هل ترى أنها تغفل عن المساواة بين الجنسين؟ هل تتبنّى آليات خاصة لاستقطاب المرأة كمرشحة؟ هل يمنح الحزب المرأة مواقع هامة على لوائحه الانتخابية أو يختار ترشيحها في الدوائر المقدر له أن يفوز فيها؟

٩ ثمة دليل قاطع يثبت هذه النقطة، مستمد تحديداً من القطاع الخاص. راجع تغطية the Association of British Insurer's report on effective boards، على الموقع http://www.ivis.co.uk/PDF/ABI_1684_v6_CS4.pdf، وتقرير الاتحاد الأوروبي (2012) Women in Economic Decision Making in the EU, pg. 7، على الموقع http://ec.europa.eu/justice/gender-equality/files/women-on-boards_en.pdf.

٣. كم عدد النساء اللواتي انتخبن لعضوية البرلمان في حزبك. وكم نسبة البرلمانيات من مجموع أعضاء الحزب في البرلمان؟ كم عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب عليا ضمن كتلة حزبك البرلمانية أو ضمن الهيئة التشريعية بحد ذاتها؟

٤. كم عدد المسؤولات المنتخبات ضمن صفوف حزبك على المستويين المناطقي أو المحلي. وكم نسبة النساء من مجموع المسؤولين المنتخبين في حزبك؟

٥. هل يتّبع حزبك آلية معيّنة لاستقطاب وتطوير المرأة. كالبرامج التدريبية أو حملات التوعية المركّزة على إدخال المرأة إلى الحزب؟

٦. هل يتّبع حزبك آلية لإعداد السياسات. تهتم تحديداً بقضايا تمسّ بحياة المرأة؟

٧. هل يضم حزبك جناحاً نسائياً؟ وفي حال ضمّ هذا الجناح. هل يحظى بميزانية خاصة؟ وهل يتمتع بالاستقلالية وبصلاحية اتخاذ قراراته الخاصة؟

٨. يطالعك في ما يلي العوامل الستة الأكثر شيوعاً التي تعيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية. استعرضها للتحقق من مدى لجوء حزبك السياسي إلى آليات أو برامج خاصة لتبديد هذه العوائق.

رعاية الطفل/مسؤوليات الرعاية- المرأة هي أول من يتحمل على الأرجح مهمة رعاية الأولاد والأعباء المنزلية. مما يعني عملياً أنّ لا وقت لديها للانخراط في العمل السياسي. وبالتالي، حين يتسنّى لها أن تدخل معترك الحياة السياسية، وأن تتولى هذه المهام الإضافية، لا تزيد عليها الأعباء المنزلية في أغلب الأحيان إنما تكثر أعباؤها.

النقد- قد تشكّل التكاليف الناشئة عن تنظيم أي حملة ناجحة عائقاً في وجه عدة نساء. فمن المعروف عالمياً أنّ العائدات المالية التي تحصّلها المرأة لا توازي عائدات الرجل. زد على أنّ المرأة تتحمل أيضاً تكاليف إضافية ناشئة عن شؤون الرعاية أو دعم الأسرة حيثما يُتوقع منها أن تكون المسؤولة الأولى عن رعاية شؤون أولادها، مما يحمّلها تكلفة متزايدة أو يثقل كاهلها بعبء الوقت الذي تنفقه في الحملات بعيداً عن أفراد أسرتها.

الثقة- قلما تعتبر المرأة نفسها مؤهلة لتولي مناصب سياسية، مع أنها قد تتساوى بأقرانها الرجال من حيث القدرات. وقلما تتلقى على الأرجح التشجيع اللازم للحصول على مواقع قيادية على الصعيد السياسي.

الثقافة- تترسخ في المجتمع وداخل الأحزاب السياسية العوائق الثقافية التي تمنع المرأة من المشاركة في العمل السياسي، وسط توقعات مجتمعية قد لا تسهّل النظرة إليها في مواقع القيادة السياسية. تُضاف إليها المفاهيم الثقافية السارية داخل الأحزاب السياسية وقواعد السلوك المعتمدة التي لا تيسّر عملها في هذه المواقع. فيجوز أن تعقد الاجتماعات السياسية في أمكنة تولّد لدى المرأة شعوراً بالاستبعاد، أو تكون مستبعدة فعلاً، أو يجوز أن تعقد في أوقات لا تناسب المرأة التي تتحمّل مسؤولية رعاية أولادها، أو في أوقات غير آمنة تعيق تنقلها.

الطبقة الاجتماعية- يمكن أن تقف الطبقة الاجتماعية والاقتصادية عائقاً في وجه مشاركة المرأة في الحياة السياسية. غالباً ما يُتوقع من الشخصيات السياسية أن تتمتع بمستوى معيّن من التعليم الرسمي أو الوضع الاجتماعي؛ فيما تحظى تجارب الحياة والمهارات العملية بدرجة أقل من الاهتمام. وبالتالي، تعيق هذه التوقعات ارتقاء المرأة في سلّم المناصب السياسية، لا سيما المرأة المفتقرة إلى مؤهلات تعليمية رسمية عالية، والقادمة من مجتمعات فقيرة أو محرومة اقتصادياً، والمتحدرة من مناطق ريفية.

آلية اختيار المرشحين- يكون لهذه الآلية الأثر الأكبر والأوحد على إمكانية ترشح المرأة، وفوزها في الانتخابات. فلا يعود لعاملَيْ الثقة ورعاية الأولاد أي أهمية على مستوى تنظيم الحملات وتولي المناصب السياسية، إذا كانت المرأة لا تأمل عبور عملية اختيار المرشحين، التي تمنحها فرصة الفوز في الانتخابات.

مشاركة الشباب

يشكّل جيل الشباب اليوم أوسع شريحة في تاريخ العالم. فبحلول العام ٢٠١٥، سيضم نصف سكان العالم تقريباً، أي أكثر من ٣ مليارات نسمة، أشخاصاً من هم دون الخامسة والعشرين من العمر.[١٠] لا بل تعتبر فئة الشباب الشريحة الأسرع تنامياً في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لأنها تشمل الأولاد والشباب من هم دون الخامسة والعشرين من العمر، بما يعادل ٦٠ في المئة تقريباً من العدد الحالي للسكان. كما يبلغ متوسط العمر بين مجموع سكان هذه المنطقة ٢٢ عاماً، مقارنةً بمتوسط العمر المسجّل في العالم والبالغ ٢٨ عاماً.[١١]

تشكّل هذه الأرقام دعوة جدية إلى الأحزاب السياسية في مختلف أنحاء العالم للتحرك والعمل، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

- يجب أن تنظر الأحزاب السياسية إلى الشباب على أنهم مصدر قوة يساهم إلى حد كبير في تطوير بلادهم، وإنمائها، واستقرارها. إلا أنهم يحتاجون إلى الدعم والاستثمار المناسبين لإبراز طاقاتهم.
- يجب أن يأخذ المشرعون والأحزاب السياسية في اعتبارهم احتياجات الأولاد والشباب ضمن سياساتهم. من المتوقع مثلاً أن تحتاج منطقة الشرق الأوشط وشمال أفريقيا أكثر من ٥١ مليون فرصة عمل جديدة بحلول العام ٢٠٢٠ لتوظيف هؤلاء الشباب، لا سيما وأنّ معدل البطالة بين صفوفهم يتجاوز ضعف معدل البطالة المسجل بين أوساط الراشدين.[١٢] تثير هذه المسألة تحديات استثنائية، بما أنّ أكثر من ١٠٠ مليون شاب لا يرتادون المدرسة حالياً.
- يجب التعامل مع هذه الشريحة الواسعة من الشباب على أنها مصدر أفكار مبتكرة، وطاقة خلاقة، وفرص جديدة، لا النظر إليها على أنها مشكلة يجب احتواؤها أو التحكّم بها.

إنّ الأحزاب السياسية التي تستغل الفرص المتاحة على يد هذه الشريحة الواسعة من الشباب تحصد مكاسب كبيرة في السنوات المقبلة، لجهة الدعم الانتخابي وتوسيع عضويتها. هذا فضلاً عن أنّ العمل على معالجة المشاكل التي تهم الشباب يؤدي على الأرجح إلى تحقيق مزيد من النجاح في مضمار الحكم.

تبدأ مسيرة تعزيز طاقات الشباب إلى أقصى حد باستقطابهم كأعضاء ضمن الأحزاب السياسية. وانطلاقاً من ذلك، تؤثر الفرص التي توفرها لهم الأحزاب تأثيراً كبيراً على إمكانية تحولهم إلى أعضاء فاعلين، أو الاكتفاء بدورهم كأعضاء عاديين. فكلما اعتمد الحزب على نظام الترقية والتقدم داخل صفوفه على أساس الجدارة والكفاءة، عوض أن يتوقع من الشباب انتظار دورهم لتولي مناصب قيادية بعد أن يشغلها أعضاء أكبر سناً لأمد طويل، متجاهلاً قدراتهم، زادت حظوظه بالاحتفاظ بالشباب، كأعضاء ومناصرين، والاستفادة من طاقاتهم ومواهبهم.

١٠ راجع المصدر UK Department for International Development (2010), Youth Participation in Development, pg. 7 على الموقع http://www.ygproject.org

١١ راجع المصدر George Mason University, Children and Youth in History website على الموقع http://chnm.gmu.edu/cyh/primary-sources/424.

١٢ راجع المصدر ذاته.

النشاط ٥: الفرص المتاحة للشباب

١. عاين أوضاع الشباب في بلدك. برأيك، ما الجهود المطلوبة من الأحزاب السياسية، ومن حزبك تحديداً، لتشجيع الشباب على المشاركة بشكل ناشط؟ دوّن أفكارك أدناه.

٢. استعرض القائمة التي ضمّنتها بعض الخيارات الواردة هنا. وتفيد هذه القائمة بأنّ الأحزاب السياسية تساعد الشباب على المشاركة بشكل ناشط في الحياة السياسية عن طريق:

- وضع رسالة توعية موجهة خصيصاً للشباب، استناداً إلى استطلاعات وأبحاث تتناول القضايا التي تشغل اهتمامهم
- إطلاق حملة لاستقطاب الأعضاء، تستهدف خاصة الشباب
- تعزيز مهارات الأعضاء الشباب من خلال تأمين فرص التدريب والتعليم
- إتاحة الفرصة أمام الشباب لاكتساب المهارات والممارسات القيادية
- اعتماد نظام الترقية والتقدم ضمن صفوف الحزب على أساس الجدارة والكفاءة، بحيث لا يكتفي الشباب «بانتظار دورهم في الصف»
- استحداث آلية لإعداد سياسات تستطلع احتياجات الأطفال والشباب، وبرامج محددة لمعالجتها
- إنشاء أجنحة أو شبكات للشباب داخل الحزب، لتتبادل الدعم في ما بينها، وتنمّي أفكارها ومقترحاتها الخاصة
- استقطاب وتحضير الشباب كمرشحين، ومدراء حملات، ورؤساء فروع حزبية، وناطقين رسميين.

النشاط ٦: التدقيق الداخلي بمشاركة الشباب

إطرح على نفسك الأسئلة التالية حول المقاربة الحالية التي يعتمدها حزبك للعمل مع الشباب.

١. هل يضم حزبك قطاعاً شبابياً و/أو طلابياً؟ وفي حال وجوده، هل يحظى بميزانية خاصة؟ وهل ينعم بالاستقلالية وصلاحية اتخاذ قراراته الخاصة. وهل يتمثل في الهيئة التنفيذية للحزب؟

٢. كيف يحدد حزبك فئة الشباب؟ وما أقصى حد للانتساب إلى القطاع الشبابي؟ هل ينطبق على المواقع القيادية في القطاع الشبابي؟ هل يمثّل فعلاً عمر الشباب، أو هل يشارك فيه من تجاوزوا عمر الشباب؟

٣. ما هي بعض أولويات الشباب ضمن حزبك؟

٤. ما هي العوائق أو الحواجز التي تحول دون مشاركة الشباب في حزبك؟

الانتخابات في النظام الديمقراطي

الانتخابات هي قرارٌ يتخذه الفرد بموجب التصويت. ففي نطاق الانتخابات السياسية، يتخذ الناخبون قرارات هامة بشأن مسار الأحداث في بلادهم. ويتوقع من جميع الأحزاب السياسية، والقيادات السياسية، ورموز السلطة، أن تحترم هذه القرارات.

في الانتخابات الحرة والعادلة، لا حواجز تمنع الناخبين من التعبير عن آرائهم السياسية في صندوق الاقتراع. إذاً، يحق للناخبين أن يختاروا، من دون خوف من الانتقام أو الاقتصاص منهم، الأحزاب السياسية أو المرشحين الذين يوحون إليهم بثقة أكبر من حيث قدرتهم على التكلم باسمهم، وخدمة مصالح بلادهم.

ترتكز الانتخابات الديمقراطية على معايير دولية، إذ تنص المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الآتي:[١٣]

١. لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يُختارون اختياراً حراً.
٢. لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.
٣. إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويُعبَّر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

يجب أن تفي أي انتخابات بشروط معيّنة لتكون ديمقراطية، وتعبّر حقاً عن رغبات الشعب، وتكتسب الشرعية، وهي تشمل:

- خيار حقيقي وتنافس فعلي بين عدة مرشحين وأحزاب سياسية؛
- حرية الأحزاب والمرشحين في تنظيم الحملات الانتخابية والإعلان عن أفكارهم وبرامجهم الانتخابية؛
- خضوع الانتخابات لقواعد معيّنة، يعرفها ويحترمها جميع المشاركين فيها، وتتوافر لكل الأطراف؛
- وجود أشخاص أو مؤسسة تدير القواعد الإجرائية، تحت إشراف هيئة قضائية مستقلة، حرصاً على البتّ نهائياً في الشكاوى؛
- إجراءات قانونية صارمة لتأمين الحماية من أعمال الفساد أو العنف التي قد تقع عند تسجيل المواطنين في لوائح الناخبين، أو حضورهم اجتماع سياسي، أو الإدلاء بأصواتهم؛
- بذل الجهود اللازمة لتوعية المواطنين حول أسباب أهمية التصويت، ومعرفة اختيار المرشحين، وآلية التصويت؛

١٣ راجع الموقع http://www.un.org/Overview/rights.html.

وبالتالي، تشمل المبادئ التوجيهية للانتخابات الآتي:

المبادئ التوجيهية للانتخابات	
التمثيل	عند إدلاء المواطنين بأصواتهم لاختيار مرشحهم، فهم يمنحوه حق تمثيل مصالحهم في مؤسسات الحكم. وبالتالي، يرتّب هذا الحق مسؤوليات على المرشح، لأنه يحصل عليه مقابل فرضية بأنّ من يتولى الحكم سيتصرف بكل مسؤولية، وسيبذل قصارى جهده من أجل تمثيل مصلحة الناخب خير تمثيل.
الشفافية	من المهم أن تتميّز آلية النظام الانتخابي بالشفافية قدر الإمكان، وأن يطّلع عليها الناخبون من جهة، والأحزاب السياسية والمرشحون من جهة أخرى، قبل فترة طويلة، تلافياً لأي التباس أو تشكيك في النتائج التي تفضي إليها الانتخابات.
الشمول	تتزايد حظوظ قبول أي نظام انتخابي كنظام عادل ومشروع، إذا كان يشمل جميع أطياف المجتمع. هذا لا يعني أنّ القانون الانتخابي يسمح إلى أكبر قدر ممكن من المواطنين بالتصويت وحسب، (بما فيه نظام الاقتراع العام، مع الحرص على تسهيل فهم النظام، وضمان وصول الجميع إلى أقلام الاقتراع)، إنما يعني أيضاً أنّ آلية النظام الانتخابي لا تمارس أي شكل من أشكال التمييز العلني ضد أي مجموعة، أو أقلية، أو ما شابهها.

مراعاةً لهذه المبادئ، يتعيّن على الدولة أن تقر وتطبق وتفرض القوانين التي تفي ببعض الشروط، ونذكر منها:

- لكل مواطن بلغ السن القانونية الحق في المشاركة كناخب أو مرشح، أياً كانت منزلته أو طبقته الاجتماعية، أو قبيلته، أو جنسه، أو دينه؛
- تجري الانتخابات دورياً، بحيث يتمكّن المواطنون من مراجعة أو تغيير رأيهم بالحزب الحاكم الذي يختارونه؛
- تمنح إجراءات التصويت لكل فرد حق الاقتراع، وتحافظ على سرية الاقتراع، وتضمن فرز جميع الأصوات المقترِعة بدقة؛
- تتولى هيئة إدارة الانتخابات، المعروفة بحيادها وعدم خضوعها لأي نفوذ سياسي، مراقبة سير العملية الانتخابية. يجوز أن تكون هذه الهيئة قائمة بذاتها أو جزءاً من وكالة حكومية، ما دامت تعمل باستقلالية، ومن دون تحيّز. ويجب أن تتشكّل هذه الهيئة من أبناء المجتمع الجديرين بالثقة. يحق لأي مواطن أن يتقدم إلى هذه الهيئة بشكوى حول مخالفات مرتكبة في الانتخابات، فتبادر إلى البتّ فيها بعدالة، على أن تلقى القرارات الصادرة عنها احترام الجميع.

عند الإيفاء بجميع شروط ومعايير الانتخابات الديمقراطية، من الأهمية بمكان التعرف إلى الأطراف الذين يتنافسون في الانتخابات! لأنّ الأفكار والمقترحات التي يطرحها المرشحون والأحزاب السياسية للنقاش تلعب دوراً أساسياً في النظام الديمقراطي، وتزيده حيوية. إذاً، غالباً ما تتّبع الانتخابات التنظيم التالي:

مقومات الانتخابات	
المتنافسون	يتحكّم النظام الانتخابي بطبيعة القوى المتنافسة في المعركة الانتخابية، ولكنها تشمل إما الأحزاب السياسية، أو المرشحين المنفردين، أو المرشحين المستقلين، أو مزيجاً من جميع هذه القوى. **الأحزاب السياسية** - تجمع الأحزاب السياسية أشخاصاً يتشاركون الأفكار ذاتها حول طريقة إدارة البلد. إلا أنّ إمكانية إدلاء الناخب بصوته لحزب سياسي أو لمرشح منفرد تكون مرهونة بالنظام الانتخابي. **المرشحون** - هم الأشخاص الذين يخوضون الانتخابات إما منفريدن أو ضمن لائحة انتخابية، استناداً إلى النظام الانتخابي المعمول به. **المرشحون المستقلون** - هم الأشخاص الذين يخوضون الانتخابات من دون أن يحظوا بدعم حزب سياسي.
الأفكار والقضايا	تتطرق المقترحات، أو البرامج الانتخابية، أو البيانات الانتخابية، التي يقدمها المرشحون أو الأحزاب السياسية للناخبين، إلى القضايا أو الأفكار المتداولة في أي انتخابات.
آليات التسجيل والاقتراع	من الضروري أن يلمّ جميع الناخبين المؤهلين بآلية تسجيل أسمائهم في لوائح الناخبين، للإدلاء بأصواتهم في وقت مبكر، وآلية الاقتراع في اليوم الانتخابي.
القواعد الانتخابية	تتطرق القواعد التي ترعى الانتخابات إلى عدة مجالات، بما فيها الفترة الرسمية المحددة لتنظيم الحملات؛ آلية إدارة ومراقبة الانتخابات، الهيئة التي تُسنَد إليها هذه المهمة؛ طريقة فرز الأصوات؛ سقف الإنفاق المحدد للحملات؛ دور الإعلام؛ دور قوات الجيش والأمن؛ والقواعد المرعية في الدعاية والتغطية الإعلامية.
الناخبون	الناخبون هم مواطنون يختارون المسؤولين الذين يمثلون مصالحهم. يجب أن يفي الناخبون بالشروط القانونية للاقتراع، من حيث العمر أو مكان الإقامة أو الجنسية، وأن يسجلوا أسماءهم للاقتراع ضمن المهلة المحددة لأغراض الانتخاب.